# العقد الاجتماعي عند جون لوك واثره في بناء صورة المجتمع

أ. د علي هادي عباس المهداوي م٠م أميرة سعيد زباله الياسري
Amira.alyasiri207@gmail.com
كلية التربية للعلوم الإنسانية /جامعة بابل

The social contract when John Locke and its effect on building the image of society.

Human rights in the modern era from the beginning of the seventeenth century to the last quarter of the eighteenth century witnessed the emergence of a number of philosophers, the most famous of whom were Thomas Hobbes, John Locke and Jack Russo. They had a role in the development of human rights through their emphasis on natural human rights. They also agreed that the contract is the basis of political power, and that the ruled (people and individuals) are its source. The people for the revolution, the affirmation of the freedom claim and the principle of religious tolerance in the state and its secularization, and paved the way for the emergence of the philosophies of the social contract. For the sake of the interests of the citizens and the government together and the goal of this contract that the majority of citizens agreed upon in order to preserve their property that was almost violated in the first stage, so they moved to the state of contracting. National customs - a good state is created thanks to this contract and the agreement concluded between the ruler and the ruled in the form of a deposit to guarantee a good government٠

لقد شهدت حقوق الأنسان في العصر الحديث في بداية القرن السابع عشر وحتى الربع الاخير من القرن الثامن عشر ظهور عدد من الفلاسفة أشهرهم توماس هوبز وجون لوك وجاك روسو. وقد كان لهم دور في تطور حقوق الانسان من خلال تأكيدهم على حقوق الانسان الطبيعية , وكذلك اتفقوا على أن العقد هو اساس السلطة السياسية , وأن المحكومين (الشعب والافراد) هم مصدرها . وقد نمى الوعي لد اعداد متزايده من المثقفين الاوربيين في قضية الحد من سلطة الحاكم وتقييدها, وتخويل الشعب للثورة , وتأكيد دعوة الحرية ومبدأ التسامح الديني في الدولة وعلمنتها, ومهدت الطريق لظهور فلسفات جديدة العقد الاجتماعي , ساعدت على تكوين الفكر السياسي والتفاهم واللجوء الى عقد بفضل العديد من المفكرين السياسيين، ومنهم جون لوك الذي نادى بنظرية التعاقد من اجل مصالح المواطنين والحكومة معا وهدف من هذا العقد الذي اتفق عليه اغلبية المواطنين من اجل حفظ ممتلكاتهم التي كادت ان تنتهك في الطور الاول لذا انتقلوا الى حالة التعاقد٠وهنا لوك ينطلق من فكرة مفادها ان الحكومة الصالحة هي احد ابرز ذرائع العقد البشري –فهي ليست نتاجا لتقاليد والعادات القومية –فالدولة الصالحة تنشا على بفضل هذا العقد والاتفاق المبرم بين الحاكم والمحكومين في شكل وديعة لضمان حكومة صالحة ٠

ky words :-human rights, Tolerance, Authority, Normal state, Natural phase, social contract theory .

كلمات مفتاحية :- حقوق الأنسان,التسامح,السلطة,الحالة الطبيعية,الحق الطبيعي,نظرية العقد الأجتماعي ٠

المبحث الاول

مفهوم العقد الاجتماعي، هو اتفاق يفترض تخلي الناس عن حالة الفوضى ليكونوا المجتمع الذي يعيشون فيه، ترجع فكرة العقد الاجتماعي الى ايمان بعض المفكرين والفلاسفة بأن الدولة ليست مؤسسة أزلية وآن الانسانية قد مرت بمرحلة سابقة كان الناس فيها يعيشون بدون قوانين ولا حتى الدولة، ولكن افكار المفكرين عن تلك المرحلة السابقة لوجود الدولة كانت افكار خيالية، لم يكن القصد منها سوى المحافظة على حق الملكية الخاصة في ظل المجتمع القائم، ولقد كانت الخلافات بين المفكرين حول تفسير منشأ العقد الاجتماعي كبيراً، وانقسمو بصورة عامة الى فريقين، فريق يرى ان افراد المجتمع اتفقوا فيما بينهم على وضع ذلك العقد الضمني غير المكتوب واختاروا الحكومة التي تنفذه ومن ثم فان اولئك الناس، أي ذلك الشعب هو صاحب السلطان الاصلي، وله كل الحق بأن يسحب ثقته من الحكومة متى شاء ولا سيما اذا لم تف بـ الالتزامات المتفق عليها، والفريق الاخر من المفكرين اعتبروا العقد بمثابة تنازل نهائي من الشعب عن السلطات للحكومة والدولة وبالتالي فأن الدولة مخولة بسلطة حكم الشعب على النحو الذي ترتأيه دون العودة الى استشارة الشعب،[1]

لكن لم يكن من السهل تحقيق هذه العلاقة, فالواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي يفرض قوته لذا كانت نزاعات الفلاسفة والمفكرين لا ينتهي إلا بنهايتين أما رضوخ المفكر لفعاليات السلطة وأما الوقوف بوجهها وتحمل عواقب موقفه منها.

[1] -، وظلت هذه الافكار عرضة لتطور متواصل حتى بعد صدور كتاب (العقد الاجتماعي) لـ (ج . ج . روسو)، (الكيالي، عبد الوهاب، وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت ١٩٧٤، ص ٣٨٤.

ومن هؤلاء المفكرين ميكافلي[٢], وجان بودان, وقد كانت آراء المفكرين والرواد الأوائل لفكرة العقد الاجتماعي تهدف إلى إيجاد معادلة موضوعية للعلاقة بين الحاكم والمحكوم لكن اختلاف التوجهات في الأهداف والنتائج فضلاً عن الاختلاف في الرؤية السياسية والاجتماعية للمفكرين أنفسهم حالت دون بلوغ هذا الهدف [٣] ٠

وكان انتشار المعرفة منذ عصر النهضة وبعث الحضارة الكلاسيكية اليونانية والرومانية القديمة والثورة البروتستانية(بعد حركة الاصلاح الديني), والاستكشافات الجغرافية وماصاحبها من ازدهار التجارة ونمو الرأسمالية الحديثة , وقد ادت هذه الاحداث لانتشار الوعي السياسي بين الطبقة المثقفة التي اخذت تنظر الى الدولة وطبيعة وظيفة الحكومة نظرة الناقد الواعي, وظهرت النظريات اليونانية القديمة عن القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية للانسان والنظام الديمقراطي , وفسرت بحسب الظروف المتغيرة, وساعدت على ظهور نظريات جديدة اخرى عن اسلوب الحكم , واخذ الناس يطالبون بالدستور والحياة البرلمانية, والتمثيل النيابي والانتخابات الحرة على اساس التصويت العام واحترام القانون والمحافظة على كرامة الانسان وكان الغرض من ذلك كله هو القضاء على الحكم الاستبدادي وتاسيس حكومة دستورية والتي دافعت عنها وايدتها نظرية العقد الاجتماعي [٤]٠

وقد تجلت فكرة العقد الاجتماعي في أن الناس كانوا يعيشون في البداية على الطبيعة القائمة على النزاعات والحروب مما دعا الناس إلى التفكير في إنشاء تنظيمات اجتماعية تنظم علاقاتهم الاجتماعية من أجل الدفاع عن أنفسهم من الأخطار الخارجية كالطبيعة أو الأقوام الأخرى, هذا يتم من خلال تنازل كل فرد عن قسم من انانيته الفردية لكي يلتزم أمام الآخرين ببعض الواجبات من أجل تكوين تنظيم يساعدهم على البقاء ولكي يستمر تنظيم الأفراد الاجتماعي يجب أن يخضعوا إلى قادة أكفاء قادرين على توجيه حياتهم الاجتماعية توجيهاً يخدم حاجاتهم وحمايتهم[٥]، كل هذه الظروف عملت على ظهور فكرة العقد الاجتماعي بشكل طوعي دون إلزام أو إكراه من قبل أفراد المجتمع .حيث طرح لوك هذه الفكرة"عندما يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة ,بموافقة كل منهم فتلك الجماعة تصبح هيئة واحده, لها صلاحية التصرف كهيئة واحدة , أي كما تختار الاكثرية وتقرر, لان مايحرك جماعة ما ان هو إلا موافقة أفرادها, ولما كانت الجماعة تؤلف هيئة واحدة اقتضى ان تتحرك في اتجاه واحد , فلزم ان تتحرك هذه الهيئة في الاتجاه الذي تدفعها فيه القوة الغالبة,وهي موافقة الأكثرية, وإلا استحال ان تفعل او تستمر كهيئة واحدة , او جماعة واحدة , كما اراد كل فرد التحق بها ان تكون , فيتوجب على كل امرئ, أذن ان يتقيد بقرار الأكثرية" [٦]

فالحالة الطبيعية إذن، لا تختلف عمّا جاء بعدها إلا بالعامل السياسيّ الذي لم يكن موجوداً في تلك المدة وهنا يقول لوك" لم تكن حالة الطبيعة الأولى حالة غير اجتماعيّة، إنّما كانت فقط حالة غير سياسية، وبسبب كونها حالة اجتماعيّة فإنّ الناس فيها كانوا يتعاملون ويتعاونون على أساس القانون الفطريّ الذي يتيح حالة من الحرية والمساواة واحترام حقوق وحريات وممتلكات الآخرين"[٧]. فحالة الطبيعة عند لوك تختلف جذرياً عن هوبز[٨]" إذ إنّ حالة الطبيعة عند لوك ليست تنازعاً على

---

[٢] - ولد نيكولا مكيافللي Niccolo Machiavelli (١٤٦٩ – ١٥٢٧)، بمدينة فلورنسا الواقعة في وسط ايطاليا، وكان والده محامياً، بدأ مك يافللي حياته السياسية بعد أن اختير سكرتيرا للجنة الحرب سنة ١٤٩٨، والتي استمر فيها حتى عام ١٥١٢، أشهر مؤلفاته (الأمير – ١٥١٣) وكذلك كتابه (المطارحات – ١٥٢٠)، وكتب أيضاً كتاباً بعنوان (فن الحرب – ١٥٢٠)، و (تاريخ فلورنسا)، فضلاً عن كتابته لرسائل مختلفة عن بعثاته الدبلوماسية وعن الوضع السياسي في فرنسا والمانيا وعدد من الرسائل العائلية، (للمزيد عن حياة نيكوى مكيافللي، أنظر: جوزيبي، بريتيزوليني: حياة نيكولا مكيافللي الفلورنسي، ترجمة طه فوزي، مراجعة حسن محمود، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٦٤، ص ١٦).

[٣] ولد جان بودان – J ean Bodin، في عام ١٥٣٠، بأقليم آنجو – Anjou، بفرنسا، ودرس القانون بجامعة تولوز – Toulouse، ثم اشتغل بها مدرساً بعض الوقت واشتهرت هذه الجامعة بعمق دراساتها القانونية، كما أشتغل بالمحاماة، ثم أنصرف الى دراسة الفلسفة والتاريخ وكتابات شيشرون والعهد القديم ودساتير دول غرب آوربا، شهدت حياته اندلاع حروب فرنسا الدينية التي بدأت عام ١٥٦٢، فجاءت أراؤه صدى لمحنة فرنسا وانعكاساً صادقاً لما كابدته فرنسا طوال هذه الفترة التعسة من تاريخها، وكان أول ما قدم للمطبعة كتابه (منهج في الفهم الميسر للتاريخ – ١٥٦٦)، ولكن أروع اعماله وأهم اضافة للفلسفة السياسية، كتابه (ستة كتب عن الجمهورية)، الذي وضعه عام ١٥٧٦، وقد استعمل بودان هذه اللفظة (الجمهورية) بمعناها الروماني: أي الدولة، مات بودان في عام ١٥٩٦، اتهموه بأنه يهودي وملحد بل أتهمه نقاده بانه مات على غير دين، (ديورانت، ول: قصة الحضارة، بداية عصر العقل، ترجمة فؤاد اندراوس، مراجعة علي ادهم، الجزء الثامن من المجلد السابع (٢٩)، دار الجيل، بيروت ١٩٨٨، ص ٣٠٩.

[٢]- للتفاصيل ينظر, فرحان.انسام عامر ,حقوق الانسان والفلسفة الحديثة,رسالة ماجستير منشوره,جامعة بغداد ,كلية الاداب,٢٠١٥ , ص٧٤-٨٢ ٠

٠ -

[٥] ) تعود أصول نظرية (العقد الاجتماعي) ، الى القرن الخامس قبل الميلاد، ولقد ظهرت المفاهيم الاولى عن نشوء الدولة بواسطة العقد الاجتماعي عند الفيلسوف الصيني (موتز)، في القرن الخامس قبل الميلاد، وكذلك ظهرت النظرية عند الفلاسفة اليونانيين، كما ظهرت النظرية في الفكر الروماني وفكر القرون الوسطى معاً، وقد قامت نظرية الأمبراطورية الرومانية على القول بأن كل سلطة وكل حق في وضع القوانين يعودان للشعب الروماني، غير أن الشعب تنازل بموجب القانون عن هذه الحقوق للأمبراطور، وهو تفسير طبيعي لمجرى التاريخ الروماني، فجميع حقوق الشعب الروماني وجميع سلطاته انتقلت الى الامبراطور، وله وحده الحق في وضع القوانين وحق تفسيرها,راندال، جون هرمان: تكوين العقل الحديث، ج١، ترجمة جورج طعمة، مراجعة برهان الدين الدجاني، تقديم محمد حسنين هيكل، نشر دار الثقافة، بيروت، ص ٢٨٥ ٠

٢) لوك ,جون, في الحكم المدني , ت: ماجد فخري,(اللجنة الدولية للترجمة , مصر, ١٩٥٩ص١٩٥.

[٧]لوك: المصدرنفسه, ص ١٤٤ .

البقاء وليست خوفاً وهلعاً كما عند هوبز، بل هي حالة سلام ووئام، توافق وانسجام، وتناغم بين الحقوق والواجبات دون انفصام، فحالة الطبيعة عنده ليست حالة إباحة، مادام الإنسان يخضع فيها للقانون الطبيعي وهو قانون الله والعقل"[٩].

وقد رأى جون لوك إن العدالة الاجتماعية في العقد الاجتماعي تقوم على المساواة بين الافراد من منطلق ان الافراد تعاقدوا للخروج من حالة الفطرة , الحالة الطبيعية الى الحياة الاجتماعية المصطنعة الاكثر تطوراً وتنظيماً , اذ كانوا يتمتعون بمساواة مطلقة من المجتمع الطبيعي وبانتقالهم الى المجتمع السياسي اصبحت حياتهم اكثر تنظيماً, ولكن خوفهم في اختلاف المساواة والتفاوت بينهم جعلهم يصرون على مساواتهم الطبيعية , ومن هنا اصبحت المساواة شرطاً اساساً لقيام العقد حيث بين لوك هذا الراي (كل من يطلّق-الطور الطبيعي- ليدمج في جماعة ما يتوجب عليه ان بتنازل عن السلطة اللازمة لتحقيق الاغراض التي تالف المجتمع من اجلها لاكثرية تلك الجماعة, ما لم يتفق صراحة عل تقليدها لعدد يربو عل الاكثرية, والسبيل ال ذلك الموافقة هي الموافقة عل تاليف مجتمع سياسي واحد. وذلك هو العقد الوحيد المترتب عل الافراد ان الذين يلتحقون بدولة ما او يؤلفونه[١٠]ا.

وأتضح ان العقد هنا هو اتفاق يضعه مجموعة من الافراد لتحقيق نوع من أنواع التوازن من اجل تحقيق السلم والعدل والمساواة ,فهو عقد وضعي الهدف منه حماية مصالح وممتلكات المواطنين والفض في نزاعات التي نشأة بينهم حول الملكيات التي انتقلوا بها من الطور الاول الطبيعي الى الحكومات السياسية والى دولة القانون , التي تقو ى بحفظها لهم من الضياع دون مساس بها-لان الفرد كان في الحالة الطبيعية يعيش حياة مستقلة يعم فيها التعاون والمساواة الى ان اختلطت الملكيات ونشبت النزاعات بين الافراد , فارادو اللجوء الى سلطة قانونية تضع حد لهذه النزاعات وتضمن لكل فرد حقوقه كاملة[١١] " لما كان البشر احرار ومتساوين بالطبع, استحال تحويل أي انسان عن هذا الوضع وأكراهه عل الخضوع لسلطة انسان خر دون موافقته, التي يعرب عنها بالاتفاق مع أقرانه عل تاليف جماعة واحدة والانضمام اليها كي يتسن لهم ان يعيشوا معا عيشة رخية منة مسالمة او يستمتعوا باموالهم ويامنوا شر من ليس من ابنائها ولاي عدد اتفق من الناس ان يفعلوا ذلك ماداموا لايسيؤن ال حرية الاخر قط بل يدعونهم وشانهم احراتر كما كانوا في (الطور الطبيعي) –وعندما تجتمع كلمة عدد من الناس عل تاليف مثل هذه الجماعة او الحكومة يصبحون من حينهم هيئة سياسية واحدة تكتسب الاكثرية فيها الحق بالتصرف وبالزام الأخرين) [١٢].

قوضت فكرة العقد الاجتماعي في العصور الحديثة فلسفة الأصل الإلهي للسلطة، وأعطت، لأول مرة في تاريخ الفكر السياسي، للفرد مركزاً متميزاً بصفته أحد طرفي العقد، كما أكدت على حقوقه ومكانته ودوره في المجتمع السياسي. وقد ترتب على ذلك التزام المواطن بالخضوع للسلطة السياسية، الذي ينبع من رضاه، أو من الوعد بالطاعة الذي قطعه على نفسه بحرية. أي أن التزامه بالطاعة هو التزام نابع من إرداته المحضة، وفقاً لما أملاه عليه عقله. وقد اوضح لوك( ان السلطة العسفية او الحكم بمعزل عن القوانين القائمة المتفق عليها لايتفقان كلاهما مع اغراض المجتمع والحكومة التي ما كان البشر ليتخلوا عن حرية (الطور الطبيعي), وينضووا اليها ويرضخون لها لو لا حرصهم عل حماية حياتهم وحريتهم واملاكاهم واقرار السلام والطمأنينة – عل اساس قواعد واضحة للعدل والامتلاك- من الصعب التصور انهم يعمدون طوعا ال توليه شخص او عدة اشخاص – اذا اتيح لهم انهم يعمدون طوعا الى تولية شخص او عدة اشخاص -اذا اتيح لهم ذلك –السلطة العسفية المطلقة عل ذواتهم وعلى املاكهم واقرار السلام والطمانينة عل اساس قواعد واضحة للعدل والامتلاك- من الصعب التصور انهم يعمدون طوعا الى تولية شخص او عدة اشخاص أذا اتيح لهم ذلك . السلطة العسفية المطلقة على ذواتهم واملاكهم,ووضع قواهم تحت تصرف الحاكم كي ينفذ عليهم رغباته المطلقة وغير المحدودة , أذ يكون ذلك بمثابة أختيار وضع اسوأ من (الطورالطبيعي) حيث كانوا يتمتعون , على الأقل, بدفع عدوان الآخرين على حقوقهم, سواء أكان العادي فردا واحدا او جماعة من الناس... فاذا افترضنا انهم امتثلوا لسلطة المتشرع المطلقة وارادته الجامحة, فكأنهم تجردوا من السلاح وقلدوه السلطة كي يسطوا عليهم متى يشاء...اذ لاضمان ان صاحب الامر هذا اصوب من ارادة الاخرين-رغم ان قوته تفوق قوتهم ..وهكذا , فمهما كان شكل الحكم في الدولة , فالسلطة الحاكمة ينبغي ان تحكم على اساس قوانين صريحة مسلم بها لان على اساس اوامر مرتجله وقرارات مبتدعه, لان حال البشر تصبح عندها اسوأ من حالهم في الطور(الطبيعي) ..أذ ان سلطة الحكومة كلها,ان هي الا من اجل خير المجتمع, فوجب ان لا تكون جائرة او قائمة على الهوى, وان يمارس اصحابها على اساس قوانين موضوعة ثابتة كي يتاح

---

[٨] المظفري , مسلم حسن , الفلسفة السياسية عند هوبز. رسالة ماجستير غير منشوره, كلية الاداب , جامعة بغداد، ٢٠٠٤, ص١١١ –١١٧.

[٩]المصدر نفسه، ص١٤٤.

١ )**لوك, في الحكم المدني , المصدر السابق ,ص١٧٩ ٠**

[١١])- نيّوف, صلاح علي , مدخل إلى الفكر السياسي الغرب(ج١), كلية القانون و العلوم السياسية الأكاديمية العربية في الدنمارك,د.ت.**ص٣٥ ٠**

[١٢] لوك ,المصدر نفسه، ص٧٣.

للشعب ان يعرف واجباته وينعم بالامن والسلام ضمن نطاق القانون, ويُحظَ على الحكام تجاوز الحدود المشرعة لهم , كي لاتفسدهم السلطة التي دفعت اليهم ليستخدموها في اغراض وعلى وجوه يجهلونها ولا يعترفون بأصالتها طوعاً٠[١٣]

اعطى لوك مثال لواقع بلده انكلترا . والكيفية التي وصف بها فيلمر سيادة الملوك المطلقة التي حكموا بها الشعب الانكليزي"ومن ينظر في تاريخ انكلترا , يرى أن صلاحية الملوك الخاصة كانت أبدا غاية في أتّساع المدى حيث كانت بيد أحكم ملوكنا وأفضلهم ,لان الشعب كان يشاهد بأم عينه ان افعالهم كانت تتجه اتجاها تاما نحو الخير العام, فاذا ادى الضعف أو الخطأ البشريان , في بعض الأحوال , الى أنحراف طفيف عن ذلك النهج(مادام الملوك قد جُعلوا من طينة سائر البشر), فلم تكن سيرتهم عامة لتهدف إلا الى العناية بالشعب وتعهده...واذا وجد الشعب ماحداه على الاطمئنان الى هؤلاء الحكام , فقد رضخ لهم, كلما تصرفو من دون مشورة القانون أو خلافا له, وأساغ لهم من دون أدنى تظلم , .....وقد كان لهلاء الملوك الحف بالسلطة المطلقة, يناء على الحجة القائلة بان الملكية المطلقة هي افضل اشكال الحكم.... [١٤]"

وقد تبدو نظرية العقد هي اتم صورة قانونية وفلسفية يستطيع الفيلسوف والسياسي عن طريقها ان يهدم النظرية التقليدية التي سادت منذ العصور القديمة بان الملك فوق القانون. ولذلك استخدم المفكرين السياسيين نظرية العقد لتوجيه نظر الملوك الطغاة الى انهم ليسوا من عنصر يعلو على عنصر البشر وانهم يحكمون وفق قواعد متفق عليها منذ الازل وان يخضعوا لهذه القواعد كشرط اساسي لطاعة الافراد لهم لان العقد الكامل يحمل دائما التزامات متقابلة٠

فقد مارس في انكلترا ملوك اسرة (التيودور)(١٦٠٣-١٤٨٥ )حكما مطلقا. (منذ عهد اول حكامهم وهو (هنري السابع) (HENRY 7 )( ١٤٥٨- ١٥٠٩)قام باتخاذ اجراءات عديدة عززت من الحكم المطلق في بلاده من اهمها فرض ارادته على مجلس العموم ومساندة النبلاء المخلصين له واتباع اقسى الوسائل والاساليب ضد المعارضين لسلطته, اما في فرنسا فبعد حرب المائة عام (١٣٣٧-١٤٣٥ ), ضعفت عملية توحيد البلاد وتركت تلك الحرب اثار سلبية كثيرة على الاقطاعية او التمثيلية , والتي كانت تهدد الملكية مما عزز موقف الملكية المطلقة في الوقت الذي ساند الشعب الفرنسي الملكية للوقوف بوجه الاقطاع الذي هدد مصالحه وقبيل نهاية القرن الخامس عشر تم اخضاع معظم الامراء الاقطاعيين تحت السيادة الملكية مما عزز من قوتها[١٥]٠

وكان على الملوك ممارسة السلطة المطلقة كي لا يعود النبلاء الذين تقلص نفوذهم الى شن الحروب ونشر الفوضى كما الملكية المطلقة بكامل قوتها ,غير ان تمادي الملوك في طغيانهم وتجاوزهم على مصلحة الطبقة الوسطى بعد ان نالوا مآربهم من النبلاء , ومحاولة البرجوازيين الحصول على المكاسب السياسية لضمان مصالحهم الاقتصادية , وساد هذا النظام في اوربا الغربية والوسطى خلال القرون الثلاثة متوالية. والذي ادى الى صراع بين الملكية والبرجوازية في القرن السابع عشر في انكلترا , والثامن عشر في فرنسا والتاسع عشر في باقي انحاء اوربا٠ [١٦]

وجاء تفسير ذلك عند لوك" أن الحقوقيين المدنيين يزعمون على تعيين بعض الظروف الملابسه لتعاقب الملوك, الا أنهم .... إنما يتدخلون في أمر لايعنيهم , أذ لو صح أن السلطة السياسية, كلها أنما تستمد من أدم وحده وتتّحدرالى ورثائه اللاحقين وحسب, بناء على "شرعية ألهيه" أو "تعيين ألهي" لكانت حقا سابقا لكل حكومة فعلية وكان يعلو عليها, فقوانين البشر الوضعية أذن لا تستطيع ان تقرر ما هو بحد ذاته اساس كل قانون وكل حكومة , ويستمد قاعدته من سّنة الله والطبيعة وحسب٠ ولما كانت هذه السّنة لم تفصح عن هذا الحق ,, فأني أميل الى الاعتقاد انه ليس ثمة حق من هذا النوع ليتّحدر على هذا الوجه....ألا أن أنني لا افقه كيف يقال انه ينبغي ان يتّحدر حق إلهي طبيعي, يتوقف على أقراره الأمن والسلام في العالم , الى الذرية دون قاعدة طبيعية أو ألهية واضحة تضبطه, ولو كان "تعيين" سلطة الوريث المدنية منوطاً "بشريعة ألهية" ولم يعرف مع ذلك الشخص الوريث بحسب تلك (السنة الالهية), لأندثرت الحكومات المدنية....) والتنظير له. [١٧]

ولا بد من الاشارة ان فكرة العقد الاجتماعي لم يقتصر استخدامها على المفكرين السياسيين الذين نظروا الى ان عملية التنظيم السياسي في ضوء المفاهيم وحدها, بل ان التغيرات الكبرى التي حدثت في الجو الفكري في اوربا ,بعد حركة الاصلاح الديني ونمو الوعي لدى اعداد متزايدة من المثقفين الاوربيين الذين قادوا حركة التطور في هذه المرحلة" ساعدت على تكوين الفكر السياسي والتفاهم واللجوء الى عقد بفضل العديد من المفكرين السياسيين[(١٨)] ومنهم جون لوك الذي نادى بنظرية التعاقد من اجل مصالح المواطنين والحكومة معا وهدف من هذا العقد الذي اتفق عليه اغلبية المواطنين من اجل حفظ ممتلكاتهم التي كادت ان تنتهك في الطور الاول لذا انتقلوا الى حالة التعاقد٠وهنا لوك ينطلق من فكرة مفادها ان الحكومة الصالحة هي احد

---

[١٣] -)لوك , في الحكم المدني ,المصدر السابق, ص٢٢١-٢٢٢ ٠

[١٤] -),المصدر نفسه , ص٢٤٠-٢٤١ ٠

[١٥] -)بو معراف, ايمان–قتتالية نوال,فلسفة التسامح عند جون لوك, رسالة ماجستير ,كلية العلوم الانسانية والاجتماعية, جامعة ٨ماي١٩٤٨, جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, ٢٠١٨, ص١٠٢ ٠٠

[١٦] صلاح نيّوف, المصدر السابق,ص٦٩ -٧٨ ٠

[١٧] - لوك , في الحكم المدني , المصدر السابق, ص ,١٠٢, ٠

[١٨] - للتفاصيل , ينظر:, المظفري,محسن محمد غزيز,الفلسفة السياسية عند هوبز,رسالة ماجستير غير منشوره,كلية الأداب, جامعة بغداد ,٢٠٠٤ , ص٩-٣٩ ٠

ابرز ذرائع العقد البشري –فهي ليست نتاجا لتقاليد والعادات القومية –فالدولة الصالحة تنشا على بفضل هذا العقد والاتفاق المبرم بين الحاكم والمحكومين في شكل وديعة لضمان حكومة صالحة[١٩]

وتعد نظرية العقد الاجتماعي social contract theory من اولى النظريات التي ظهرت في القرن السادس عشر التي اخذت على عاتقها مناقشة فلسفة الدولة في نشأتها وطبيعتها وحقوقها والتزاماتها من قبل الدول الاخرى –وبدات دراستها لأصل الاجتماع الانساني وتطوره كمقدمة لدراسة الدولة والظواهر السياسية ٠ و قد ترك جون لوك اثرا هائلا في حركة التنوير العقلي الذي شاع في القرن الثامن عشر لانه من القائلين بضرورة لفصل الكنيسة عن الدولة , مؤكدا ان سلطة رجال الدين ينبغي أن تنحصر داخل حدود الكنيسة , ولايمكن بأي حال من الاحوال أن تمتد الى الشؤون المدنية , لان الكنيسة منفصلة تماما ومتميزه من الدولة ومن الامور المدنية( يبدو لي أن الكنيسة جماعة حرة مؤلفة من أناس أجتمعوا بإرادتهم لعبادة الله علنا على النحو الذي يرونه مقبولاً عنده وكفيلاً بتحصيلهم للنجاة),"رعاية نجاة النفوس لايمكن من اختصاص الحاكم المدني, لانه حتى لو أقررنا ألأن سلطة القوانين وقوة العقوبات قادرة على تحقيق تحويل النفوس, فإنها لا تفيد شيئاً في نجاة النفوس, فما دام الدين الحق واحداً, وما دام الطريق المؤدي الى منازل السعداء طريقاً واحداً فأيّ امل هناك في أن يبلغ عدد أكبر من الناس ...في حالة ينبغي فيها على كل واحد أن ينبذ جانباً قرارات عقله وضميره,وأن يعتنق أعتناقاً أعمى عقائد أميره, وان يعبد الله وفقاً لقوانين وطنه؟ إن الآراء الدينية التي يعتنقها الأمراء هي من التعدد والأختلاف بحيث يكون انه لابد ان يكون الطريق والباب المؤديين الى الجنة ضيّقين, وليسا مفتوحين إلا لعدد قليل جداً ومن سكان إقليم واحد , وأن تكون السعادة الأبدية أو العقاب الأبدي راجعين الى صدفة الميلاد, وهذا الأمر غير معقول مطلقاً ولايليق بالله أبداً٠ تلك الأسباب وحدها, بالأضافة الى أسباب عديدة أخرى يمكن ايرادها في هذا الباب , تبدو ليها أن تمس أي شيء يتعلق بالحياة الآخرة" وهي كافية كي أستنتج أن كل سلطة الدولة لا تتعلق ألا بالخيرات المدنية, وأنها مقصورة على رعاية شؤون هذه الدنيا , وأنه لايحق , حتى لو وضعنا. إن الحدود على كلا الجانبين ثابته لاتتغير , فقد استخدم المفكرون والباحثون نظرية العقد الاجتماعي لاثبات الاوضاع الدستورية القائمة في المجتمع او لتأييد الحقوق الدستورية للأفراد' فقد استعملها توماس هوبز سابقا ليؤيد بها الحكم المطلق واستعان بها لوك في تبرير نظام الحكم الدستوري. فضلا عن روسو الذي استعملها في بيان السيادة الشعبية ( وقد عمق فولتير ومونتسيكيو وروسو هذه الافكار ), وتجلت من خلال موضوعات التسامح الديني , وفصل السلطات ,, ونظرية العقد الاجتماعي ٠[٢٠]
٠-ان لوك كان يناصر الملكية المقيدة لا المطلقة –ويتفق مع هوبز بشان فكرة وجود العقد الاجتماعي الذي انتقل بمقتضاه الافراد من حالة الفطرة الى حياة الجماعة٠ [٢١]
"وهكذا فكل امرئ انما يلتزم بتعاقده مع الآخرين على تاليف هيئة سياسية واحدة في ظل حكومة واحدة في ظل حكومة واحده, الخضوع لقرارات الأكثرية والتقيد بها أمام كل فرد من أفراد تلك الهيئة ٠ وإلا لهذا العقد الأصلي الذي جعل منه ومنهم جماعة واحدة معنى قط, فلا عقد حيث يكون المرء حراً لا تقيده إلا القيود التي كانت تربطه في (الطور الطبيعي)٠ أذ أي مظهر من مظاهر التعاقد نجد حبنذاك, وأي التزام جديد, أذا لم يرتبط من المجتمع ألا بما حسن عنده كان يتمتع بمثل تلك الحرية التي كان يتمتع بها هو أو من عداء, قبل (العقد الأجتماعي) في الطور الطبيعي٠" " فما لم نسّلم ان المنطق يقتضي أعتبار أتفاق كلمة الأكثرية بمثابة تشريع منبثق من أرادة المجموع , يُلزم كل فرد من افراد المجتمع, لم يكن لدينا تشريع يعّبر عن ارادة المجموع ما لم يوافق عليه كل فرد من افراد المجتمع بالفعل , وهو امر يكاد يكون مستحيل , نظرا للافات الصحية وللمشاغل المختلفة ولتضارب الآراء والمصالحة التي تنشا في جميع المجتمعات البشرية لا محالة, والتي تحول ضرورة دون حضور الكثيرين الأجتماعات العامة حتى في مجتمع لايضاهي الدولة عدداً٠ وهكذا فلو كان دخول المرء المجتمع على هذا الوجه ..وهذا الطراز من الحكم أنما يجعل (التنين الهائل) أقصر عمرا من أضعف المخلوقات, ما لم يزعم زاعم ان المخلوقات العاقلة ترغب في أقامة المجتمعات من أجل تقويضها وحسب, فحيث لاتلزم قرارات الأكثرية سائر أبناء المجتمع , يتعذر عليه أن يعمل كهيئة واحدة وبالتالي ينحل من حينه"[٢٢]

المبحث ثاني

تمظهر الرؤية التاريخية في مراحل تطور الحكومات والدول عند جون لوك

حدد لوك أشكال الحكومات وفقا لمركز السلطة التشريعية فيها : فإذا كان المجتمع ككل يحتفظ بيده بوظيفة وضع القانون ، ويكتفي فقط بنعيين حاكم أو هيئة حاكمة لتنفيذ القانون فإن الحكومة تكون ديمقراطية ، وإذا وافقت أغلبية المجتمع عن طريق الإنتخاب على اختيار هيئة حاكمة فإن شكل الحكومة يكون أوليجاركيا ، أما اذا وافقت الأغلبية على تعيين حاكم واحد أو ملك

---

[١٩] ,انسام عامر , المصدر السابق٠ص١٢٣ ٠

[٢٠] -لوك, رسالة في التسامح, ترجمة: منى ابو سنة , , رسالة في التسامح, ت:منى ابو سنة,(المجلس الاعلى للثقافة, القاهرة, ١٩٩٧,ص٧٢-٧٣ ٠

[٢١] - ابراهيم ,عبد الله , المركزية الغربية اشكالية التمركز والتكون حول الذات ,( المؤسسة العربية للنشر ., بيروت , ط٢ , ٢٠٠٨ ),ص٨٢ ٠

[٢٢] -) لوك,في الحكم المدني, المصدر السابق , ص١٩٦-١٩٧ ٠

فإن شكل الحكومة يكون موناركيا" لما كانت الاكثرية تكتسب لدي أتحاد البشرفي مجتمع ما سلطة الجماعة بكاملها, فلها الحق بأستخدام تلك السلطة من اجل وضع القوانين للجماعة ,من حين خر, وتنفيذ تلك القوانين بواسطة موظفين تعيّنهم من أجل ذلك, وعندها يكون شكل الحكم ديمقراطية تامه, أو قد تقلد سلطة وضع القوانين لفئة مختاره من الناس و لورثائهم و خلفائهم , وعندما تكون الحكومة أوليغاركية (oligarchy),ومعناها خكم الفئة القليلة-أو لرجل فرد وعندها تكون ملكية(monarchy),-ومعناها الأساسي حكم الرجل الفرد[٢٣]

وقد رأى أن النظام الديمقراطي ليس هو النظام الشرعي وحده بل يمكن أن يصبح كل من النظامين الموناركي و الأوليجاركي شرعيان إذ ما اعتمد في قيامه على موافقة الشعب أو على موافقة الأغلبية ، أما اذا لم يعتمد أي من النظامين على موافقة الشعب فإنه سيفتقد شرعيته حيث أن الشعب هو صاحب الكلمة العليا في البلاد ومن ثم فإن لوك لم ينكر وجود النظام الموناركي أو الأوليجاركي ، ولكن كل ما أنكره هي شرعية هذين النظامين اذا لم يعتمدا على موافقة الشعب ,"فاذا كانت هذه السلطة قد خلعت عليه وعلى ورثائه من بعده فهي ملكية وراثية, أما أذا كانت قد خلعت عليه مدى الحياة فقط بحيث يعود حق تعيين خلف له الى الأكثرية لدى وفاته, فهي ملكية انتخابية وهكذا تؤلف من هذه الاشكال أشكالا أخرى مرّكبة أو مختلطة.." "فاذا كانت الاكثرية قد خلعت السلطة التشريعية بادئ الامر على شخص او اكثر من شخص , مدى حياته , أو لمدة معينة ,بحيث تعود السلطة العليا اليعا, فللجماعة حق التصرف بها من جديد , عندما تعود اليها , وخلعتها على من شاءت, محدثة بذلك شكلاً حكوميا جديداً٠ اذ لما كان شكل الحكومة يتوقف عل مقر السلطة العليا, وهي السلطة التشريعية – أذ يستحيل تصور سلطة دنيا تملي الأوامر عل سلطة عليا أو أن تضع القوانين سلطة غير السلطة العليا- فشكل الحكومة مرتبط بمقر السلطة التشريعية" [٢٤]

مبدا فصل السلطات عند جون لوك وتداعياتها على المشهد التاريخي

تعني السلطة لغويا, القوة والقهر والسيطرة ومنها التسلط عل الشيء , اي الحكم فيه , والسلطة هي القوة او القدرة عل الشيء, والسلطان يكون للإنسان على غيره, وكلمة سلطان تعني الوالي والامير[٢٥], وجمع سلطة :سلطات؛ وهي الاجهزة الاجتماعية التي تمارس السلطة كالسلطة السياسية والتشريعية والسلطة القضائية٠[٢٦] , وأيضا هي تعني القدرة التي يمارسها شخص على شخص آخر للحصول على امر معين, فحب السلطة والاستعداد لممارستها تعد صفات طبيعية لدى البشر[٢٧]

جون لوك الذي بنى قوانينه السياسية تبدا طبيعية وتنتهي سياسية-"..وهكذا فلما كان غرض هذه السلطة ومبدأها ,وهي بعدُ ملك لكل امرءىء في (الطور الطبيعي) بقاء المجتمع الذي ينتمي اليه , وهو الجماعة البشرية باسرها.....أذ هي تشتمل على سلطة وضع القوانين مقرونة بتلك العقوبات الكفيلة ببقاء المجموع ..وهذه السلطة أنما تنبثق من التعاقد أو الاتفاق ورضى الافراد الذين يتالف منهم المجتمع "٠ [٢٨]

ويبدو ان سلطات الدولة عند لوك لا تختلف في جوهرها عن السلطات التي يتمتع بها الفرد خلال حالته الطبيعية- الا ان المجتمع المدني يصلح المساوئ التي يتعرض لها الفرد بحكم أنانيتة في تطبيق سلطة القانون الطبعي على الاخرين في القضايا فيرى لوك ان السلطات على ثلاث انواع, ١-السلطة التشريعية ,٢- سلطة تنفيذية,٣-سلطة قضائية او فيدرالية٠" للسلطة التشريعية الحق بتقرير كيفية استخدام قوى الدولة في الدفاع عن عن الأمة وابنائها.....ولكن لما كانت القوانين الموضوعة في الحال او خلال فترة قصيرة من الزمن ثابته المفعول دائمته, فقد أقتضي أن يكون ثمة سلطة دائمة تسهر على تنفيذ القوانين الموضوعة وتبقى آمره٠ من هنا كانت السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية منفصلتين في الكثير من الأحوال...ثمة سلطة اخرى في كل دولة يمكن دعوتها طبيعية , لانها السلطة التي تقابل السلطة التي كانت لكل فرد قبل التحاقه بالمجتمع٠ ومع ان ابناء الدولة الواحدة متباينو ن فهم يخضعون فيما بينهم ومن حيث هم رعايا لقوانين المجتمع الذي ينتمون اليه ...وهذه السلطة تشتمل اذن على سلطة اعلان الحرب واقرار السلم والانضمام الى الاحلاف وتوقيع المعهدات وتنظيم سائر العلاقات مع كل الافراد والجماعات الخارجة عن الدولة, لذلك يمكن دعوتها( بالسلطة الاتحادية) federative, أذا أحب القارئ, فلتفهم على هذا الوجه, ولأعبره للأسماء"[٢٩] (ويبدون ان المهام التي اسندها لوك الى هذه السلطة تقع في نطاق ما يعرف اليوم بالعلاقات الدولية)

كان هدف لوك من فصل السلطات الى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وذلك ليستطيع اكبر عدد من الشعب الحق في الحكم وليس السلطة بيد شخص واحد ليستخدمها لاغراضه الخاصة. والسلطة التشريعية لايحكم بشكل مطلق، كما وضع حدود للسلطة التشريعية وجعل السلطة التنفيذية اعلى من سلطة التشريعية.

المبحث الثالث -التأصيل التاريخي لنشوء الدولة

يعود سبب ظهور الدولة الى المجتمع اليوناني ,فقد عنى الفلاسفة اليونان بالدولة المثلى اذ بدا افلاطون في كتابه "الجمهورية" بدراسة النظام الاجتماعي وبتعريف معنى العدالة وتحليله , ويعتبر ارسطو (٣٢٢-٣٧٤) الفيلسوف السياسي الكبير حيث حاول تحليل الدساتير اليونانية والتعرف على انظمة الحكم في كل الدويلات) بصفة عامة والى نمو وتطور الفلسفة بصفه خاصة.من خلال اهتمام الفلاسفة بدراسة احوال المجتمعات من الناحية السياسية للتخلص من النزاعات التي عرفتها المجتمعات والتي ادت الى اختلاف نظرة المفكرين الى نظرية الدولة من ناحية المفهوم وسوف يظهر ذلك في

---

[٢٣])المصدر نفسه ,ص٢١٦ ٠

[٢٤]) لوك , في الحكم المدني ,المصدرالسابق,ص٢١٦ ٠

[٢٥]) آبادي, الفيروز, القاموس المحيط,( منشورات دار الكتب العلمية, بيروت , ١٩٩٥), ص٥٥٧ ٠

[٢٦]) الاكاديميين ,لجنة من العلماء,الموسوعة الفلسفية, ترجمة:خليل احمد خليل,( منشورات عويدات, بيروت, ٢٠٠٨ ), ص٥٢٣ ٠

[٢٧])أمام, عبد الفتاح أمام, الطاغية -دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي-(,سلسلة عالم المعرفة-, الكويت, ١٩٩٨ ), ص٢٠ ٠

[٢٨] )لوك ,المصدر نفسه, ص٢٤٥ ٠

[٢٩] )لوك, في الحكم المدني ,المصدر السابق, ص ٢٢٦ -٢٢٧ ٠

تقسيمات المجتمع اليونانية, كانت الفلسفة السياسية تسعى الى البحث عن مفهوم الدولة وتجسيدها في ارض الواقع وكان هدفها الاسمى هو احترام حقوق الانسان لكن نقطة اختلاف مفهوم الدولة آنذاك عن مفهوم الدولة الليبرالية الحديثة في تقسيم المجتمع اليوناني الى طبقات اجتماعية (الاشراف-الارقاء-العمال-الفقراء) - [٣٠]

نشات الدولة بعد تطور اجتماعي وسياسي واقتصادي طويل,وقد اختلفت وجهات النظر في شانها وتكوينها,وقد يكون منبع التطور العائلة كون ان العائلات قد اجتمعت واتحدت مكونة القبائل-ثم المدينة ثم اتحدت تلك المدن مكونة الاقاليم او المقاطعات ثم انضمت الأقاليم مكونة بذلك الدولة٠-وهناك نظريات قيلت في النشأة التاريخية للدولة (نظرية الطبيعة الالهية للحاكم٢-نظرية الحق اللهي المباشر-٣-نظرية الحق اللهي الغير مباشر) [٣١]

ثانيا -تداعيات الحوادث التاريخية التي ساهمت في بروز الدولة الحديثة ٠

ان حركة التنوير التي عرفتها اوربا ماهي الا امتداد لما سبقها من الفكر اليوناني والروماني ,وهذه الحركة التنويرية قد اخذت كثيرا من الفكر الاغريقي بعد ان قامت باحيائه وترجمته ,وهذا ماجعل الفكر الانساني الحديث يتناول دراسة افكار قديمة كانت سائدة من قبل ويعطي لها مفاهيم جديدة وفق حاجاته ومتطلباته عصره[٣٢]٠

ولان الفكر الحديث بوصفه فكرا يتسم بالشمول والابداع والحرية, فلقد تناول دراسة العديد من المجالات بما فيها المجال السياسي- ولعل هذا ما ادى الى ظهور فكر سياسي حديث ,والذي عملت الاستنارة الاوربية على ظهوره –كما ان لها تاثير بالغ في هذا الفكر السياسي الحديث ولعل ذلك ما ادى الى ظهور مفهوم حديث للدولة التي عنها الاغريق واليونان, وتحدثت عنها العصور الوسطى التي جعلت الكنيسة تمثل السلطة المطلقة للدولة ,ثم جاء الحديث عنها في العصر الحديث والتي ظهرت بمفهوم جديد وذلك باستقلالها عن الكنيسة واخذها سلطة جديدة تسير شؤونها .كذلك هناك التاثير الذي احدثته حركة التنوير الأوربية في مفهوم الدولة هناك عوامل عدة كانت سائدة انذاك ساعدت على بروز الدولة بمفهومها الحديث –بداية بحركة النهضة التي كان لها اثر في تغيير منحى الفكر السياسي[٣٣]٠

ان حركة الاصلاح الديني التي شهدتها اوربا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر,عملت على قلب الموازين في شتى المجالات الدينية والفكرية والسياسية, والتي كانت تدعوا الى اعادة بناء الدولة وفق مقتضيات العقل ,أي ان عصر النهضة اتسم بالنشاط العقلي –الذهني- ومن بين خصائصه ,هو التحرر من سلطان الكنيسة ورجال الدين ومن قواعد الاخلاق

---

٢-هيرودوت أقدم حوار مكرس لمسألة "الحكومة الأفضل" نجده في الكتاب الثالث من " بحث أو تحقيق هيرودوت (٤٨٥ - ٤٢٥ قبل الميلاد), . فمن بين الحكومات الملكية،الأوليغارشية و الديمقراطية رأى أن الملكية وحدها هي التي تبقى بشكل مستمر بخلاف الحكومتين الباقيتين، حيث أنهما تقومان على الفساد. في النهاية, ولد في أثينا (٤٢٦ -٤٢٧) قبل الميلاد..أما أهم أعماله فهي:نظرية المعرفة"، "نظرية الطبيعة"،" الأخلاق"،" السياسة"،"التأملات حول الدين والفن", قدم أفلاطون تحليلا لمختلف الحكومات القائمة والتي كانت من قبله خاصة تلك التي عرفها من خلال تجربته الشخصية، من خلال الترجمة أو المعطيات التاريخية، وأخيرا من خلال فلسفته وتفكيره. وصف مختلف هذه الحكومات مبينا مميزاتها وعيوبها، يقسم أفلاطون الحكومات إلى أربعة أشكال رئيسة :التيموكراثية،الأوليغارشية،الديمقراطية والطاغية. أرسطو:-أحد أكبر و أهم مؤسسي الفكر السياسي الغربي. كتابه الشهير "السياسة" الذي كتب قبل خمسة وعشرين قرنا، في غناه وتحليلاته و نتائجه حول طبيعة السلطة السياسية يضع أرسطو التصنيف التالي والذي يسميه " الأشكال النقية أو الصافية":- الطغيان، وهو الشكل الفاسد للملكية ويتصف بممارسة السلطة من قبل شخص ولمصالحه الشخصية.٢- الأوليغارشية، وهي تشويه للأرستقراطية، حيث حكومة يترأسها الأغنياء يعملون لمصلحتهم.٣- الديمقراطية، وهي الشكل الفاسد "للجماهيرية أو الشعبية"، حيث يوجد حكومة فيها أكبر عدد ممكن من الشعب،ولكن تمارس سلطتها لمصلحة الفقراء والذين هم أكثر عددا وليس للمصلحة العامة كما هو الحالة في الحكومة الشعبية .,نيوف , صلاح,المصدر السابق, ص١٥-٣٠ ٠

[٣١])الفتلاوي, كريم صباح رياح الفتلاوي,نظريتي الحق الالهي والعقد الأجتماعي (دراسة مقارنة), مركز دراسات الكوفة , جامعة الكوفة,٢٠١٦,ص٩٩-١٠٠ ٠

[٣٢])فضيلة,بن عاشور,مفهوم التسامح عند جون لوك , رسالة ماجستير , كلية العلوم الاسلامية , جامعة الجزائر,٢٠١٤ ,ص١٩ ٠

[٣٣])فرانكلين,جوزيف,العلاقات الدولية ,ت:غازي عبد الرحمن القصيبي,(تهامة للمطبوعات,ط٢,جده,)١٩٨٤,ص١٥ ٠

المتفق عليها والتي اتت بها العصور الوسطى وكان قبل مجيء عصر النهضة سلطان الكنيسة طاغيا ويوجد نوعان من السلطة وهما-سلطة مدنية-تتمثل في الحكومة القائمة[٣٤]٠

والسلطة الدينية- في البابا-وكان البابا يتدخل في شؤون الملك ورؤساء الحكومات ولذلك دعت حركة النهضة الى التحرر من سلطة الكنيسة, ويعتبر قيام الدولة بمفهومها الحديث هو الذي يحظى باهتمام المفكرين في عصر النهضة وافضل الافكار السياسية تلك التي جاءت عن مثل هذا الاهتمام,خيث تطورت الدولة باتجاه اخر, كما مكن لها الظهور بمظهر المؤسسة الوضعية ,التى تسيطر على الجيش وفرض الضرائب .وتعني دولة مركزية ,أو دولة قومية فهي حريصة على سياستها سواء تعلق الامر بالسيادة داخل الدولة او السيادة خارج الدولة٠[٣٥]

اولا: الرؤية التاريخية لمفهوم الدولة عند جون لوك

اكد لوك لقيام الدولة على ايرادات الفردية, والتي تقوم بدورها على تأكيد الثنائية بين الفرد والدولة,لذلك فان لوك يعدّ المؤسس للاتجاه الليبرالي ورائده ,واهم ما يميز مذهب لوك هو السيادة المقيدة للمُثل والتي هي نتيجة تحفظات الافراد حول حقوقهم الطبيعية التي اثبتوها في العقد الاجتماعي٠ [٣٦]

ان الاتجاه الليبرالي الذي تميز به المذهب السياسي لوك –والذي يضع الفرد وامتيازاته وجها لوجه امام الدولة يؤدي حتما"لتقييد السلطة لن يؤدِ فعلا الى دولة القانون او الى نوع من دولة القانون "فالحقوق الطبيعية للافراد عنده, لاتزول الا بعد الموافقة على اقامة المجتمع الصالح ,فضلا عن انها تبقى لكي تقيد السلطة وتفرز الحرية"لما كان البشر أحراراً ومتساوين ومستقلين بالطبع, أستحال تحويل أي أنسان عن هذا الوضع وأكراهه على الخضوع للسلطة انسان اخر دون كموافقته, التي يعرب عنها بالاتفاق مع اقرانه على تاليف جماعة واحدة والأنضمام اليها,كي يتسنى لهم ان يعيشوا عيشة رخيّة مسالمة.. كما كانوا (في الطور الطبيعي),وعندما تجتمع كلمة عدد من الناس على تاليف حكومة, يصبحون من حينهم هيئة سياسية واحدة,تكتسي الأكثرية فيها حق بالتصرف , وبألزام الأخرين" [٣٧]

اوضح لوك في العقد الاجتماعي ان الافراد قد غادروا الحالة الطبيعية لكي يكونوا في وضع افضل في الحالة المدنية-والمجتمع السياسي وذلك للحفاظ على شخصياتهم وحرياتهم وملكياتهم –وبناء عليه-فان السلطة في المجتمع –لايمكن ان تمتد اكثر مما يتطلبه الخير العام-أي بمعنى لايمكن ان تكون هنالك تحكمية فيما يتعلق بحياة واقوال الشعب, ٠"أذ كانت سلطة الحكومة كلها , أن هي الا من اجل خير المجامع , فوجب أن لاتكون جائرة او قائمة عل الهوى, وأن يمارس أصحابها على اساس قوانين موضوعة ثابته, كي يتاح للشعب أن يعرف واجباته وينعم بالأمن والسلام ضمن نطاق القانون, ويُحظَر عل الحكام تجاوز الحدود المشروعه لهم, كي لاتفسدهم السلطة التي دفعت اليهم فيستخدمونها في اغراض وعلى وجوه يجهلونها ولايعترفون باصالتها طوعا" [٣٨]

فكرة (دولة القانون) يمكن ان تفهم عند لوك بانها لا تقتصر على خضوع قرارات الهيئات في الدولة أي (القانون الوضعي), بل ان من يقيم القانونى الوضعي هو مقيد بقانون يعلو عليه,فاذا كان الامر بالنسبة لمشروع او السلطة التشريعية فانه فانه ينطبق من باب اولى على السلطة التنفيذية فهي –اولا-مقيدة في تصرفاتها بالقانون التي يضعها المشروع –وثانيا-تقوم على تنفيذ هذه القوانين ,حيث انه لافرق بين السلطة االتشريعية والسلطة التنفيذية من حيث الهدف المحدد لنشاطهما (فالشعب) قد منحوا انفسهم للمشروع والى السلطة التنفيذية من اجل ان يحققا كلاهما الخير العام .وهنا يقول لوك(لايملك أي حق في تحطيم أي مواطن او جعله عبدا او افقاره..ا . وقوانين الطبيعة لايمكن ان تتوقف ابدا في المجتمع وحتى انها تصبح اكثر تاثيرا في عدة حالات", وعلى ذلك فان لوك يعلن بوضوح ديمومة (القانون الطبيعي) وعلوه على (القانون الوضعي) اذ يقول في كتابه (الحكومة المدنية )" ان التزامات القانون الطبيعي لايمكن ان تنتهي مطلقا فالقانون الطبيعي يبقى قاعدة خالدة لكل الآفراد بالنسبة الى المشرعين وبالنسبة للآخرين –فالقوانين التي يضعونها يجب ان تتماشى مع القانون الطبيعي"ولكي ندرك ادراكا صحيحة ونستنبطها من مصدرها الأصلي ينبغي لنا ان نفحص عن الوضع الطبيعي الذي نجد البشر عليه: وهو وضع من الحرية التامة في القيام بأعمالهم والتصرف بأملاكهم وبذواتهم كما يرتأون, ضمن اطار سنّة الطبيعة وحدها-ودون ان يحتاجوا ال أن أذن أحد أو يتقيّدوا بمشيئة أي أنسان"[٣٩]

ومن هنا فان حالة الطبيعة ستتعايش جزئيا مع الحالة المدنية في الدولة –ولكن ليس معنى هذا ان هذه الثنائية سوف تؤدي الى المواجهة الدائمة الدائمة بين الفرد والدولة والتي تؤدي الى اضعاف سلطتها -بينما وجدنا ان الاتجاه الليبرالي يجد اساسه في فكرة الحرية الطبيعية-بمعنى ان الحرية التي تسبق الدولة في وجودها والتي تقف بوجه الدولة بعد ان تكون قد اكتملت – ومثل هذه (الحرية) تجد اصلها في حالة الطبيعة, او في النظام الطبيعي. " وهو وضع من المساواة ايضا حيث تتكافأ السلطة والسيادة كل التكافؤ, فلا يكون حظ أحد منهما أكثر من حظ اخر٠ أذ ليس أثبت من أن مخلوقات من النوع والمرتبة نفسها تنعم

---

[٣٤]) فرانكلين,المصدر نفسه,ص١٧ ٠

[٣٥])فضيلة,المصدر نفسه ,ص٢٠-٢١ ٠

[٣٦])٠سلومي,حلا كاظم,الليبرالية في الفلسفة الغربية الحديثة,رسالة ماجستير غير منشوره,كلية الأداب,جامعة بغداد,٢٠٠٧,ص١١١ ٠

[٣٧])لوك , في الحكم المدني ,المصدر السابق,ص١٩٥ ٠

[٣٨])لوك, في الحكم المدني , المصدر السابق, ص٢٢٢

[٣٩]) المصدرنفسه,ص١٣٩ ٠

دون تمييز بالميزات الطبيعية ذاتها وبالوظائف عينها,ينبغي ان تتساو كل التساوي بينها دون ان يسخَّر احدها للآخر او ينقاد له...." [٤٠].

اعطى لوك على ضوء ماتقدم اهمية كبرى للدولة والمجتمع من نشاة الدولة هو حماية حقوق وممتلكات الافراد, وبما ان الحكومة ممثلة لارادة الشعب , فيتعين عليها ان تعمل على حماية الحقوق الطبيعية للافراد, وبما ان الحكومة ممثلة لارادة الشعب , فيتعين عليها ان تعمل على حماية الحقوق الطبيعية للافراد , فاذا اعتدت الحكومة على تلك الحقوق وجب عليها الاحتجاج من الشعب ( فاذا لم يتحقق للشعب حماية حقوقه وجب على كل فرد ان يقوم بالثورة على الحكومة لحماية تلك بالحقوق ,"لايحق للسلطة العليا ان تنتزع شيئا من املاك احد من دون موافقته ٠ لانه لما كانت حماية الملكية عي غرض الحكومة والباعث عل اندماج البشر في المجتمع –تختم ضرورة ان يكون لأفراد الشعب حق الملكية –وإلا أقتضي القول أنهم يفقدون .لد انضوائهم ال المجتمع , ذلك الأمر الذي انضووا من أجله , وذلك تناقض صريح يستحيل ان يسّلم بها أنسان , ...فالناس الذين لهم ملك ما في المجتمع , أذن , حق بالخيرات التي تخصهم بحسب قانون المجتمع لا ينازع , فلا يجوز لاحد أن ينتزعها منهم او أي جزء منها من دون ارادتهم٠ ولولا ذلك لما كان لهم ملكية خاصة بهم قط,...لذلك فمن الخطأ أن يظن أن السلطة التشريعية أو العليا في دولة من الدول تستطيع صنع ما تشاء والتصرف بأملاك رعاياها جوراً وانتزاع أي جزء منها أرادت , [٤١]" ان غرض الحكومات هو خير البشر , فإيهما أفضل لهم ,أن يكونوا دائما عرضه للطغيان الذي لا حد له أم أنه يباح في بعض الأحيان الخروج على الحكام, حين يسرفون في استخدام السلطة التي دفعت اليهم والتذرع بها لأتلاف املاك شعبهم , عوضاً عن المحافظة عليها؟[٤٢] ٠

ويبدو ان لوك هنا قد عكس صورة لمرحلة من تاريخ أنكلترا السياسي, لما قام به الملك شارل الأول حينما بدأت الأزمة بينه وبين البرلمان الإنكليزي خلال الفترة (٦شباط/فبراير ١٥ حزيران/يونيو١٦٢٦) حينما رفض معظم أعضاء البرلمان الموافقة على أعطاء الملك الأموال بسبب المشاكل التي طرأت على الخزينة نتيجة لتكاليف الحروب الخارجيه، فاضطر شارل الأول الى جمع المال عن طريق القروض بصورة أجبارية، وزج كل من امتنع عن أقراض المال للملك بالإكراه بالسجن دون محاكمة،" يحتفظ سكان اي بلد م ذلك النير والتحرر من الطغيان او العسف اللذين جرهما السيف ن البلدان تحدّروا من صلب قوم قد غلبوا على امرهم ,واستمدوا امرهم واستمدوا حقهم بتملك اراضيهم منهم وفرضت عليهم حكومة ما من بين مواقفهم الحرة بحق التمتع بممتلكات اجدادهم, رغم امتناعهم عن الموافقة الحرة على الحكومة التي فرضت شروطا صعبه على اصحاب تلك البلاد بالقوة, اذ لما لم يكن للفاتح الاول الحق بارض تلك البلاد ,فان الاحفاد الذين ق\ ارغموا على الخضوع لنير الحكومة قسرا, او المطالبين بحق منبثق منهم ,كل الحق بخلع الحكومة" [٤٣]

أنفجر الشعب بسبب اجراءت الحكومة المجحفه للحقوق مطالباً بتحديد نفوذ الملك، فاجتمع أعضاء البرلمان المتكون من (٦٠٠)عضواً في ٧حزيران/يونيو ١٦٢٨، وأعدوا عريضة أطلقوا عليها ملتمس الحقوق Petition of Right، وفيها لفت مجلس العموم أنظار الملك لجمعه الأموال بطريقة غير شرعية، وطلب منه أن لا يجبر فرداً من الرعية على دفع شيء من المال على شكل هديه أو منحة أو قرض أو ضريبة, بدون موافقة البرلمان، كما وطلب منه أن لا يسجن فرداً من أحرار الرعية ,أو يعاقب بأي عقوبة إلا بما تقتضيه قوانين البلاد، فضلاً عن عدم إجبار الشعب على أيواء الجنـود أو ضيافتهم واطعامهم, بأي حال من الأحوال وأخيراً عدم أعلان الأحكام العرفية زمن السلم[٤٤]. حيال ذلك، أصر شارل الأول على عدم الموافقة على الوثيقة بعناد فامتنع البرلمان عن منح الملك المساعدات المالية التي كان بأمس الحاجة إليها، إذ أن شارل الأول طلب خمس منح تبلغ قيمتها ثلاثمائة ألف باون تدفع جميعها خلال عام واحد[٤٥]، في النهاية وافق شارل الأول على الوثيقة التي نشرت في الحادي والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٦٢٩؛ وتعد تلك الوثيقة أول قيد تشريعي مهم يفرض على سلطات التاج منذ عام ١٤٨٥. [٤٦]

ثانيا -انواع الحكومات عند لوك

لم يهتم لوك بصورة الحكومة الخارجي سواء كانت ديمقراطية او ملكية مستبدة او ملكية معتدلة, ويبدو انه نظر الى صور الحكومة نظرة نفعية ,فالحكومة الديمقراطية تكون عندما تملك الاغلبية سلطة المجتمع ,وتستخدم هذه السلطة في سن القوانين للمجتمع, وفي تنفيذ تلك القوانين بواسطة افراد تعينهم , وقد تكون الحكومة ارستقراطية عندما توضع سلطة سن القوانين في يد بعض الافراد , وقد تكون الحكومة ملكية عندما توضع سلطة سن القوانين في يد فرد واحد والملكية على

---

[٤٠])لوك , في الحكم المدني . المصدرالسابق,ص١٩٣ ٠

[٤١])المصدر نفسه, ص٢٢٢ ٠

[٤٢]),المصدرنفسه ٠ ص٢٨١ ٠

[٤٣]) لوك, في الحكم المدني ,المصدر السابق ٠ ص٢٥٧ ٠

[٤] نجم، زين العابدين شمس الدين، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر،( دار المسيرة، عمان،٢٠١٢), ص١٩٧.

[٥] حسن، المصدر السابق , ص١٠٤

[٦] حسن، المصدر السابق، ص١٠٦.

نوعين "احدهما ملكية وراثية عندما تكون السلطة للفرد ولورثيه من بعده , والاخيرة ملكية انتخابية عندما تكون السلطة له وحده وبعد موته ينتخب فرد آخر بدلا منه" (٤٧)

ويبدو ان لوك كان يرى ان هناك شكلا او تكوينا مختلفا يتناسب مع الافراد الاحرار من خلال الاشكال الثلاثة (الديمقراطية-وحكم الأقلية-والملكية), ولقد شعر لوك بأنه لايوجد فرد راض عن نفسه, وقد فضل التكوين المختلط الذي يتكون من ثلاثة عناصر محددة تتمثل في :-

١-شخص له سلطة تنفيذية قائمة-ثانيا- مجلس مكون من النبلاء بالوراثة- ٣- مجلس منتخب لممثلين مختارين من الناس٠حيث ضمن من خلال هذا الشكل من الملكية المحدودة او التاسيسية , وطبقا لهذا التاسيس يقوم الناس بانتخاب المجلس القانوني بعد ان يمنحوه السلطة القانونية, وهذه السلطة تستخدم لتوجيه قوة الكومنولث, وكيفية استخدامها للحفاظ على المجتمع واعضائه من استخدام هذه السلطة٠" فكل من يتول السلطة التشريعية العليا في أي دولة , ملزم بان يحكم على اساس قوانين ثابته قائمة موضوعه ومعروفه لد الشعب , لا عل اساس احكام مرتجله ,مستعينا بقضاة عادلين نزيهين لهم صلاحية الفصل في تنفيذ تلك القوانين في الداخل , ومن اجل دفع الاخطار الداهمة من الخارج او الانتقام منها وحماية الجماعة من هجمات والعدوان , و كل ذلك يجب ان لايتجه نحو غرض واحد , هو امان الشعب وسلامته وخيره العام" (٤٨)

ونجد ماذكره لوك في طبيعة نوع الحكم, وموقف الشعب منه, فقد أقترب في ذلك من وصف ماحصل بعد نهاية عهد جمهورية كروموبل, وبعد الأحداث المهمة في تلك المرحلة من تاريخ انكلترا السياسي , ونهاية كروموبل بدأ الناس أي (الشعب الانكليزي) قد ملَّ الحروب الأهلية التي جرت، وظهر فشل النظام الجمهوري في تحقيق الأمن والسلام، لذا رأى ان العودة الى النظام الملكي بصحبة برلمان قوي كفيل بتوفير الاستقرار بالتفكير بعودة الملكية فعقد اجتماع مؤتمر وطني أظهروا رغبتهم فيه بعودة الملكية وعودة آل ستيوارت إلى الحكم بعد أن قاموا بتقديم طلب إلى شارل الثاني (Charles II) لتسلم المنصب وتمت الموافقة نزل شارل الثاني انكلترا عام ١٦٦٠ وتوج ملكاً عليها واستقبله الناس استقبالاً عظيماً(٤٩).

وقد اتضح من خلال تناول صور الحكومة عند جون لوك يتضح انه لا يهتم بالشكل الخارجي للدولة سواء اكانت ديمقراطية او ملكية معتدلة, ولذلك فلقد أعطى لوك أهمية كبرى للدولة والمجتمع، عدّ الحكومة بأنّها مجرد مؤسسة سياسّية في الدولة، والهدف من نشأة الدولة هو حماية حقوق وممتلكات الأفراد ، وبما أنّ الحكومة ممثلة لإرادة الشعب، فيتعين عليها أن تعمل على حماية الحقوق الطبيعية للأفراد(المواطنين)، فإذا اعتدت الحكومة على تلك الحقوق وجب عليها الاحتجاج من الشعب. فإذا لم يتحقق للشعب حماية حقوقه وجب على كلّ فرد أن يقوم بالثورة على الحكومة لحماية تلك الحقوق٠

ومن خلال ماتقدم , وبحسب الفترة التاريخية التي عاصرها لوك ،لتضح أنه حينما وضع نظرية التعاقد الاجتماعي , أنما كان يرنوا الى تنظيم العلاقة بين الحاكم والافراد , من اجل الخلاص من الدكتاتورية والطغيان من قبل الطبقة الحاكمة ٠

وقد عاش هذا المفكر,مرحلة تاريخية مليئة بالصراعات السياسية والطائفية التي أثرت في افكار لوك , وقد طرح لوك الحلول لهذه الصراعات , بمبادئ عديدة , منها مبدا فصل السلطات , مبدأ الحرية تحت المفهوم الليبرالي , ومبدأ التسامح وغيرها من الافكار الاصلاحية التي تخدم الشعوب عامة والمواطن خاصة .لذلك اهتم لوك بالإنسان اهتماماً كبيراً، كما وضع لوك برنامجاً تربوياً خاص لتربية الفرد الانكليزي ليضعه في المقدمة.

ويبدو من خلال الاحداث التاريخية والسياسية التي مر ذكرها،نجد ان هذه الاحداث التي عاصرها جون لوك لها أثر كبير في عملية صياغته أفكاره الفلسفة والتربوية والسياسية.وقد اثرت هذه الافكار والنظريات في حدوث ثورات معروفه , انها أرست حقوق الانسان , ومنها الثورة الفرنسية والثورة الامريكية٠

المصادر العربية والمعربة

١- ابراهيم ,عبد الله , المركزية الغربية اشكالية التمركز والتكون حول الذات ,( المؤسسة العربية للنشر .,, بيروت , ط٢ , ٢٠٠٨ ٠

٢- آبادي, الفيروز, القاموس المحيط,( منشورات دار الكتب العلمية, بيروت , ١٩٩٥ ٠

٣- الاكاديميين ,لجنة من العلماء,الموسوعة الفلسفية, ترجمة:خليل احمد خليل,( منشورات عويدات, بيروت, ٢٠٠٨ ٠

٤- أمام, عبد الفتاح أمام, الطاغية -دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي-(,سلسلة عالم المعرفة)-, الكويت, ١٩٩٨

٥- - الفتلاوي, كريم صباح رياح الفتلاوي,نظريتي الحق الالهي والعقد الأجتماعي (دراسة مقارنة), مركز دراسات الكوفة , جامعة الكوفة,٢٠١٦ ٠

(٤٧)لوك، المصدر نفسه، ص١١٤.
(٤٨)لوك,في الحكم المدني ,المصدر السابق,ص٢١٥. رسل,برتراند,تاريخ الفلسفة الغربية, المصدر السابق ، ص ٢٠٨ ٠
٢).حسن, المصدر السابق,ص٦٦-٨٦ ٠

٦- المظفري,محسن محمد غزيز,الفلسفة السياسية عند هوبز,رسالة ماجستير غير منشوره,كلية الأداب, جامعة بغداد ,٢٠٠٤٠
٧- بومعراف ايمان-قتتالية نوال,فلسفة التسامح عند جون لوك, رسالة ماجستير ,كلية العلوم الانسانية والاجتماعية, جامعة ٨ماي١٩٤٨, جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, ٢٠١٨ ٠
٨- برتراند رسل، تاريخ الفلسفة الغربية, ج٢, ترجمة زكي نجيب محمود, لجنة التأليف والترجمة, القاهرة, ١٩٦٨ ٠
٩- بأول ,جون,: الفكر السياسيّ الغربيّ، ترجمة، محّمد رشاد خميس، مراجعة راشد البراوى ، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة, ١٩٨٥٠ ٠
١٠-ديورانت، ول: قصة الحضارة، بداية عصر العقل، ترجمة فؤاد اندراوس، مراجعة علي ادهم، الجزء الثامن من المجلد السابع (٢٩)، دار الجيل، بيروت ١٩٨٨ ٠
١١-راندال، جون هرمان: تكوين العقل الحديث، ج١، ترجمة جورج طعمة، مراجعة برهان الدين الدجاني، تقديم محمد حسنين هيكل، نشر دار الثقافة، بيروت،د.ت ٠
١٢-سلومي ,حلا كاظم, الليبرالية في الفلسفة الغربية الحديثة, رسالة ماجستير غير منشورة,كلية الاداب, جامعة بغداد, ٢٠٠٧ ٠
١٣-فضيلة,بن عاشور,مفهوم التسامح عند جون لوك , رسالة ماجستير , كلية العلوم الاسلامية , جامعة الجزائر,٢٠١٤
١٤-فرانكلين,جوزيف,العلاقات الدولية ,ت:غازي عبد الرحمن القصيبي,(تهامة للمطبوعات,ط٢,جده,١٩٨٤.
١٥-فرحان.انسام عامر ,حقوق الانسان والفلسفة الحديثة,رسالة ماجستير منشوره,جامعة بغداد ,كلية الاداب,٢٠١٥ ٠
١٦-كوبلستون,فريدرك,تاريخ الفلسفة,ت:محمود سيد احمد, (المجلس الاعلى للثقافة,القاهرة,٢٠٠٣ ٠
١٧-لوك ,جون, في الحكم المدني , ت: ماجد فخري,(اللجنة الدولية للترجمة , مصر, ١٩٥٩٠
١٨- مكيافيلي , نيقولا, الامير، تعريب خيري حماد، منشورات المكتب التجاري ، بيروت ١٩٧٠
١٩- نجم، زين العابدين شمس الدين، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر،دار المسيرة، عمان،٢٠١٢ ٠
٢٠-نيّوف, صلاح علي , مدخل إلى الفكر السياسي الغرب(ج١), كلية القانون و العلوم السياسية الأكاديمية العربية في الدنمارك,د.ت.

الموسوعات العربية والاجنبية
١- الكيالي، عبد الوهاب، وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت ١٩٧٤، ص ٣٨٤
٢- The New Encyclopedia Britannica, New York, Vol.7, 1986
٣- The new Encyclopedia Britannica, Vol. 1,( U.S.A, 1985

المصادر الاجنبية

WOOLHOUSE, ROGER, Locke Locke, Cambridge-1 UNIVERSITY PRESS,2007٠